

ج. التحديث الدستوري والسياسي في الاردن بعد حركة الاحتجاجات العربية عام 2011 على أثر موجة الاحتجاجات والمظاهرات التي شهدتها المنطقة العربية والتي سميت فيما يعرف بـ الربيع العربي والتي تطالب بالإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي فقد شهد الأردن كغيره من دول المنطقة موجة من المظاهرات والاحتجاجات التي تطالب بمزيد من الإصلاح السياسي، وبتوجيه من الملك عبد الله الثاني ابن الحسين شكلت الحكومة الأردنية لجنة الحوار الوطني والتي تكونت من حوالي خمسين عضواً ضمت معظم أطياف المجتمع الأردني وكان هدفها إدارة حوار وطني في كافة أنحاء المجتمع الأردني من أجل صياغة الإصلاحات السياسية التي تتطلبها المرحلة وتناسب العمل السياسي الحديث والتي يطالب بها الشعب الأردني، صدرت الأوامر الملكية من الملك عبد الله الثاني ابن الحسين، ومن ثم قدمت توصياتها إلى الملك عبد الله الثاني ابن الحسين، وكذلك تم إجراء تعديلات دستورية على الدستور الأردني عام 2014م، وكذلك أيضاً تعديلات دستورية أخرى على الدستور الأردني عام 2016 م . يرى البعض أن الحركات الاحتجاجية في الأردن على أنها مجموعات من الأفراد ذات توجهات اجتماعية وسياسية وثقافية تؤدي دوراً في المجتمع في بناء وصياغة فلسفة سياسية من خلال ممارسة ضغوطات مطلبيه على دوائر صنع القرار الأردني تحقق واقعا من الحوار والمشاركة الفعالة بين مختلف عناصر النظام السياسي في إيجاد حلول لمشاكل المجتمع . ويرى آخرون أن الاحتجاجات هي ما يشهده الشارع الأردني من حركات شعبية، ومع هذه المعطيات السياسية الجديدة وجدت مجموعة من الشباب الأردني الفرصة سانحة للقيام باستنساخ الأحداث ومحاولة إسقاط الحال في الدول العربية الشقيقة على الواقع الأردني، حيث كانت في بدايتها فعاليات مساندة ومؤيدة لما يحدث في بلاد الربيع العربي قبل الالتفات إلى الحالة الأردنية وهو ما أدى لاحقاً والتي تشكلت من مجموعات من الشباب الأردني إلى تشكيل ما سمي بالحركات المتحمس ولكن بدوافع مختلفة ومتفرقة . ويرى بعض الباحثين أن أسباب نشأة الحركات والاحتجاجية في الأردن يعود لمجموعة من الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتمثل المطالب الرئيسية للحركات الاحتجاجية بما يلي : 3- إصلاح نظام الحكم من خلال الدعوة إلى قيام ملكية دستورية بإنشاء حكومة برلمانية منتخبة لها الولاية العامة وإجراء تعديلات دستورية تعزز من دور الشعب في الحكم وتضمن حقوقه .